

رأس المال

في
العدد

02

مارك أيوب
الجدوى الاقتصادية
لخيار الFSRU

04

داياك ملحم
ما نراه من خصائص
النظام الجديد

06

زياد حافظ
ماذا يحصل إذا تخلت
الصين عن السندات
الأميركية؟

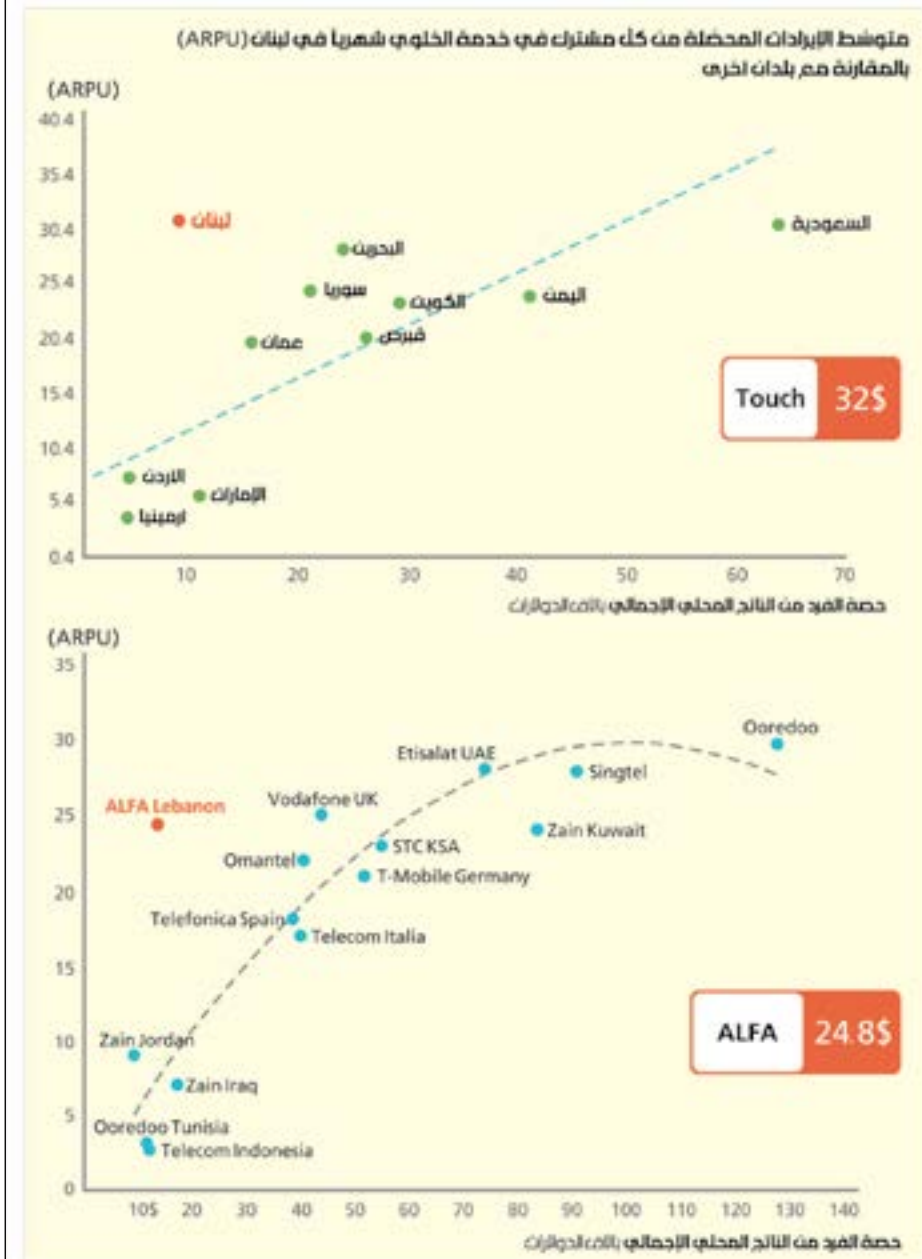
07

هايك روبرتس
الركود والتيسير
النقدي والتحفيز
المالي

08

غسان ديبية
العودة إلى الثامن
عشر من برومير [2]

تسعيرة الخليوي: مكونات ضريبية ونفقات مضخمة



• ارتفاع تكاليف فاتورة الخليوي يعود إلى التسعيرة
المرتفعة التي تفرضها الحكومة

• عند تعديل متوسط الإيرادات الفحصية
من كل مشترك وفقاً للمعدل في الأردن (6.5 دولار)
يتبين أنها تزيد بنحو 1.187 مليار دولار سنوياً

عدد المشتركين
في خدمات الخليوي
في لبنان في العام 2018
4.458.000

الإيرادات السنوية (2018)
وقف متوسط ARPU لبنان
(28.7 دولار شهرياً)
1.535.702.400\$

تعديل الإيرادات السنوية
وقف ARPU الأردن
(6.5 دولار شهرياً)
347.724.000\$

المعارف بيت
الإيرادات وقف ARPU لبنان
والإيرادات وقف ARPU الأردن
(ضريبة غير مباشرة لغرضها الحكومة للتغطية لتكاليف الخدمة)
1.187.978.400\$

التحويلات السنوية الفعلية
من شركتي لشبكة الخليوي
إلى الخزينة
893.738.218\$

المعارف بيت ما يفترض تحويله إلى الخزينة بعد تعديل الأسعار
وفقاً لARPU الأردن وما لم يتحول منها
294.240.182\$

تصميم: سنان عيسى

المصدر: تقرير لجنة الإعلام والاتصالات النيابية - أيلول / سبتمبر 2019

قطاع الخليوي: آلة الضغط الضخمة

من 1,1 مليار دولار إلى 893 مليون دولار بين عامي 2010 و2018، أي بنحو 20,7%، على الرغم من أن الإيرادات المحصلة من المشتركين ارتفعت بنسبة 9,7% خلال الفترة نفسها من 1,416 مليار دولار إلى 1,554 مليار دولار، ويعود ذلك إلى تضخم النفقات التي ارتفعت من 289 مليون دولار في عام 2010 إلى 660 مليون دولار في عام 2018، أي بزيادة بنسبة 128%. وبما أن فاتورة الخليوي مقومة بالدولار، وهو إرث حصلت عليه الدولة اللبنانية من شركتي «سيليس» و«ليبانسيل» اللتين كانتا تحصلان فواتيرهما بالدولار كضمانة لحماية مصالحهما خوفاً من تقلبات سعر الصرف في تسعينيات القرن الماضي، وحافظت عليه الدولة بعد فسخ العقود مع الشركتين في عام 2001، فإن ذلك يلقي عبئاً إضافياً على الدولة والاقتصاد في ظل الأزمة القائمة والنزف المستمر في العملات الصعبة، إذ بدلاً من أن يكون قطاع الخليوي مصدرراً للدولار يغذي الخزينة العامة، تحول إلى مصدر قلقٍ على الدولارات من الناس تستحوذ عليه قلة من المستفيدين، في حين تضطر الدولة إلى رفع معدلات الفائدة لاستقطاب العملات الأجنبية من الخارج، والتي تحتاجها لتثبيت سعر الصرف وتأمين احتياجاتها بالعملات الصعبة، وهي (أي الفائدة المرتفعة) الداء الذي يقتل الاقتصاد برمته!

إيرادات إضافية تُحصل من المشتركين ويفترض تحويلها إلى الخزينة العامة، إلا أنها تنفق بحجة تطوير التكنولوجيات المستعملة والخدمات المقدمة، والتي تبقى نوعيتها أدنى من الأردن. أما لائحة النفقات التشغيلية، فيتبين أنها ارتفعت بنسبة 90% بين عامي 2010 و2018، من 243,5 مليون دولار إلى 463,5 مليون دولار. وقد أنفق أبرزها على رواتب الموظفين التي ارتفعت من 38 مليون دولار إلى 97 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 155%، الدعاية والرعاية التي ارتفعت من 4,9 مليون دولار إلى 37 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 655%، إيجارات المكاتب والمحطات التي ارتفعت من 19,7 مليون دولار إلى 41 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 108%، وصيانة الشبكات التي ارتفعت من 12,6 مليون دولار إلى 22,9 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 82%. إلى ذلك، تبين المقارنة التي أجرتها اللجنة النيابية بعد تعديل متوسط الإيرادات المحصلة من كل مشترك في لبنان إلى ما هو عليه في الأردن، أن الفاتورة المحصلة في لبنان تزيد بأكثر من 1,187 مليار دولار عما لو كانت الأسعار مشابهة لما هي عليه في الأردن. وفيما يفترض أن تستفيد الخزينة من هذه الإيرادات، على الرغم من كل أضرارها المترتبة على الاقتصاد، نجد أنها تراجعت في الواقع، إذ انخفضت

علماً أنه من الأعلى في العالم نتيجة الطبيعة الاحتكارية في قطاع الخليوي فضلاً عن الهدر والإنفاق غير المجدي، (2) سعر ضريبي وشبه ضريبي تفرضه الدولة لتغطية الخزينة العامة، قد يكون استثنائياً ولا مثيل له إلا في البلدان المتخلفة تكنولوجياً، نظراً لتأثيراته السلبية على تطور الاقتصاد والاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية. تبين البيانات الواردة من شركتي تشغيل الخليوي بأن النفقات الرأسمالية ارتفعت بنسبة 332% بين عامي 2010 و2018، من 45,6 مليون دولار إلى 197,3 مليون دولار. ووفقاً لبيانات منظمة GSM، تعد هذه النفقات من الأعلى في العالم، إذ تزيد نحو الضعف بالمقارنة مع البلدان الأوروبية، وبلغت 198 مليون دولار في عام 2018 في مقابل 97 مليون دولار كمتوسط للنفقات الرأسمالية لدى 7 مشغلي خليوي في أوروبا. أما وفقاً للمقارنة التي أجرتها اللجنة النيابية بعد تعديل متوسط الإيرادات المحصلة من كل مشترك في لبنان (32 دولاراً شهرياً لدى تاتش و24,8 دولار لدى ألفا) إلى ما هو عليه في الأردن (6,5 دولار شهرياً)، وبافتراض أن النفقات الرأسمالية تشكل 14% من الإيرادات وفقاً لمعايير عالمية استندت إليها الشركتان المشغلتان لتبرير مصروفها العالي، فيتبين أنها أعلى بنحو 166 مليون دولار، وهي ليست إلا

فيضيات عقيقي

الإقرار بأن فاتورة الخليوي هي من الأعلى في العالم ليس بالأمر الجديد، فهو واقع معروف وموثق في تقارير عدة، من ضمنها دراسة أعدها وزير الاتصالات السابق شربل نحاس في عام 2010 تبين أن ثلثي فاتورة الخليوي التي يُسندها المشترك هي ضرائب ومكونات شبه ضريبية. بالإضافة إلى دراسة صادرة عن جمعية حماية المستهلك في عام 2014 تبين أن أسعار خدمات الخليوي في لبنان تزيد بما لا يقل عن 3 مرات عما هي عليه في فرنسا، على الرغم من التفاوت في نوعية الخدمات. لكن اللافت في تقرير لجنة الاتصالات هو الإشارة الواضحة إلى أن الإيرادات المرتفعة التي تحصلها شركتا تشغيل الخليوي من المشتركين، لا يتم تحويلها إلى الخزينة كما تفترض «سياسة أسعار الخليوي المرتفعة» التي وضعتها الدولة اللبنانية لتغطية الخزينة العامة بإيرادات سهلة ومضمونة، بل يجري إنفاقها من قبل الشركتين المشغلتين وبموافقة وزير الاتصالات بطريقة غير مُبررة وفاقعة على الحسوبيات والزبائنية والامتيازات. يتكون سعر خدمة الخليوي في لبنان من مكونين أساسيين وهما: (1) السعر التجاري الذي تندرج ضمنه النفقات التشغيلية والرأسمالية وربحية الشركتين المشغلتين،

يبين تقرير لجنة الإعلام والاتصالات النيابية المقدم في 16 أيلول/ سبتمبر أن كلفة الاتصالات الخليوية في لبنان هي من الأعلى في العالم، إذ تزيد أكثر من 4 أضعاف عن الكلفة المترتبة على كل مشترك في الأردن الذي يتمم بخصائص مشابهة. تستند اللجنة النيابية التي قدمتها لها شركتا تشغيل قطاع الخليوي في إطار التحقيقات التي تجريها حول واقع القطاع وأسباب تراجع التحويلات التي تجلبها الخزينة بنحو 20,7% بين عامي 2010 و2018، على الرغم من ارتفاع الإيرادات التي تحصلها الشركتان من المشتركين بنحو 9,7%